مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في ليبيا بعد التغيير السياسي عام 2011 دراسة: في الاسباب والمتطلبات
اسم الكاتب: م. محمد سلمان صالح
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7930
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 11:38 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Tikrit Journal For Political Sciences

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v2i35.335

TJFPS

ISSUE 35

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science SINCE 2014

ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في ليبيا بعد التغيير السياسي عام 2011 دراسة: في الأسباب والمتطلبات

" The phenomenon of political instability in Libya after the political change in 2011 Study: On the causes and requirements"

Lecturer. Muhammad Salman Saleh [a]
Al-Mustansiriya University - College of Engineering [a]

م. محمد سلمان صالح [a]*
الجامعة المستنصرية \ كلية الهندسة [a]

Article info.

- Received 05 Mar.2024
-Received in revised form 15 Mar .2024
- Final Proofreading 30 Mar. 2024
- Accepted 29 Apr. 2024
- Available online:30. Jun. 2024

Keywords:
- political stability
- political change
- causes
- requirements
- Libya

Abstract: In belief in the revolution of February 17، 2011، which was led by the Libyan people in various parts of the country، in fulfillment of the souls of the martyrs of this blessed revolution، who sacrificed their lives for freedom، to live in dignity on the homeland، and to restore all the rights that Gaddafi took away from his fallen crime. Boxing theories/traditional political patterns based on the country's history and based on the legitimacy of this revolution، and responding to the desire and aspirations of the Libyan people to achieve democracy and establish the principles of political pluralism for their benefit، and aspiring to a society that enjoys stability.

©2024. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

* **Corresponding Author:** Muhammad Salman Saleh ,**EMail**: mohamed.sulman@uomustansiriyah.edu.iq, **Tel**: 009647518592171, **Affiliation**: Al-Mustansiriya University - College of Engineering

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام: 05 اذار 2024
-الاستلام بعد التنقيح 15 أذار 2024
- التدقيق اللغوي 30 أذار 2024
- القبول: 29 نيسان 2024
- النشر المباشر: 30 حزيران 2024

الكلمات المفتاحية:
- **الاستقرار السياسي**
- **التغيير السياسي**
- **الأسباب**
- **المتطلبات**
- **ليبيا**

الخلاصة: إيماناً بثورة السابع عشر من شباط 2011م، التي قادها الشعب الليبي في شتى ربوع بلاده، ووفاءً لأرواح شهداء هذه الثورة المباركة، الذين ضحوا بحياتهم من أجل الحُرية، والعيش بكرامة على أرض الوطن، واستعادة كافة الحُقوق التي سلبها القذافي ونظامه المنهار. المنظرين السياسيين/ الشخصيات السياسية الإشارة إلى تاريخ البلاد واستناداً إلى شرعية هذه الثورة، واستجابة لرغبة الشعب الليبي وتطلعاته إلى تحقيق الديمقراطية وإرساء مبادئ التعددية السياسية ودولة المؤسسات، وتطلعاً إلى مُجتمع ينعم بالاستقرار والطمأنينة والعدالة، وينهض بالعِلم والثقافة، ويحقق الرفاهية والرعاية الصحية، ويعمل على تنشئة الأجيال الصاعدة على الروح الإسلامية وحُب الخير والوطن.

المقدمة:

كشفت الدراسة عن أثر عدم الاستقرار السياسي على الوضع الاقتصادي في (ليبيا): وحالة "أزمة نقص السيولة". فقد شهدت الدولة الليبية بعد الإطاحة بالنظام السياسي مرحلة معمر القذافي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي ومنها الحكومي، إذ توالت العديد من الحكومات التي سيطرت على زمام السلطة وتسيير شؤون البلاد في مدة قصيرة لا تتجاوز السبع سنوات بدءاً بالمجلس (الوطني الانتقالي المؤقت) الذي شكل في (26 شباط 2011م) بمدينة (البيضاء) كواجهة سياسية للمناطق المعارضة للنظام السياسي، واستمر حتى انتخاب (المؤتمر الوطني) في منتصف (2012)، تشكيل السلطة التشريعية في البلاد. فالمؤسسات الاقتصادية في (ليبيا) تأثرت بشكل كبير بعد ثورة شباط عام (2011م) نتيجة لعدم الاستقرار في الحياة السياسية والأمنية والعسكرية، وغياب أية حلول سليمة للمشكلة الليبية، بسبب تعنت أطراف الصراع والتمسك بفرض كل طرف رأيه ووجهة نظره لحل الخلاف وخروج البلاد من أزمتها.

فالمؤسسات الاقتصادية العامة والنقدية والمصرفية في (ليبيا) لم تكن بعيدة عن التجاذبات السياسية والصراعات المسلحة والنزاعات القبلية والمناطقية، ولاسيما في المدن الرئيسة (طرابلس وبنغازي) وغياب كافة الحلول والسياسات الاقتصادية بسبب انغماس الجهات الرسمية (التشريعية والتنفيذية) المنتخبة شرقاً وغرباً بدائرة الصراع على السلطة دون النظر لما يعانيه المواطن من وضع اقتصادي متردٍ وارتفاع الأسعار. وجاءت نتائج الدراسة مؤكدة على أن عدم الاستقرار السياسي انعكس سلباً على الاستمرار في تصدير النفط، إذ أقفلت الكثير

من الموانئ النفطية، وتضررت بعض الحقول من جراء الاشتباكات المسلحة القريبة منها، وهذا مما سبب في عجز الموازنة العامة للدولة الليبية التي تعتمد بشكل أساسي على إيرادات النفط.

أهمية البحث:

ان حركة الاحتجاجات التي شهدتها العديد من الدول العربية ودول شمال افريقيا مثلت منعطفاً مهماً في الساحة السياسية العربية والدولية، وعليه فقد أخذت تلك الأحداث منحاً (دراماتيكياً) فاجأت المحللين السياسيين ذوي الاختصاص والخبرة، بدليل ما حدث في (تونس ومصر) فقد كان لتذمر الشعب وقيادته لحركة الاحتجاج العامل الأساس في عملية التغيير التي حدثت في كلا البلدين، بعكس الأحداث التي شهدتها الجماهيرية العربية الليبية وهنا نجد ان الاهمية تنطلق بالسعي الحثيث لتحقيق الاستقرار الشامل خدمة للبلد.

إشكالية البحث:

أن حركة الاحتجاجات التي حدثت في ليبيا قد طال مداها بالشكل الذي دفع المجتمع الدولي الى وجود غطاء جوي لقوى المعارضة الليبية، والمتمثلة بالمجلس الانتقالي التدخل من خلال قوات حلف (الناتو) التي وفرت القوة التي تمكن من خلالها أن يحقق نجاحاً ملموساً وذلك باستيلائه على مساحات واسعة من الأراضي الليبية من أجل إنجاح عملية تغيير النظام السياسي فيها وعليه فقد تتبعنا من خلال بحثنا الموسوم (عدم استقرار النظام السياسي في ليبيا) بالبحث عن المساعي التي بذلتها قوى المعارضة منذ منتصف السبعينيات من أجل إجراء عملية التغيير فيها وحتى حالة التصعيد التي شهدتها ليبيا والتي قادتها قوى المعارضة الحديثة والتي كان لها أثرها في عملية تغيير النظام السياسي في ليبيا

وهنا يطرح السؤال هل النظام السياسي السابق كان سببا في حالة عدم الاستقرار السياسي؟ وماهي المتطلبات والرؤى السليمة لتحقيق الاستقرار السياسي؟ وهل بالإمكان تحقيق الاستقرار السياسي كمنطلق لتحقيق التنمية الشامة وتحقيق حالة الاندماج الاجتماعي والسياسي المنشود؟

فرضية البحث:

انطلق البحث من فرضية مفادها – بأن إدارة الحكم في ليبيا قديماً وحديثاً – كانت سبباً ونتيجة في نشوء حالة عدم الاستقرار السياسي في البلاد.

حدود البحث:

1- المجال الموضوعي: ظاهرة عدم الاستقرار السياسي بعد التغيير السياسي

2- المجال المكاني: ليبيا

3- المجال الزماني: بعد ثورة شباط عام 2011

منهج البحث:

اعتمد الباحث على المنهج (النظمي – التحليل) بتقصي الأحداث التي حصلت في ليبيا موضوع البحث – فضلاً عن المنهج المقارن والتاريخي لدراسة تتبع الأحداث الجارية.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة.

المبحث الأول:- ماهية عدم الاستقرار السياسي.

المطلب الأول:- المدلولات السياسية لمفهوم عدم الاستقرار.

المطلب الثاني:- مؤشرات عدم الاستقرار السياسي.

المبحث الثاني:- التطورات السياسية في ليبيا.

المطلب الأول:- الإسلام السياسي والقفز على الثورة.

المطلب الثاني:- مسار العمليات السياسية وحالة عدم الاستقرار السياسي.

المبحث الثالث:- أزمة بناء الدولة الليبية والتحديات.

المطلب الأول:- التحديات الاقتصادية.

المطلب الثاني:- التحديات الاجتماعية.

المطلب الثالث:- التحديات الأمنية.

وقائمة بأهم المصادر والمراجع.

المبحث الأول: ماهية عدم الاستقرار السياسي

مما لا شك فيه أن الاستقرار السياسي في جوهره ومضمونه، ليس وليد القوة العسكرية والأمنية، مع ضرورة ذلك في عملية الأمن والاستقرار، وإنما هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، تجعل من كل قوى المجتمع وفئاته عينا ساهرة على الأمن ورافد أساسي من روافد الاستقرار. وتخطأ الدول وترتكب حماقة تاريخية بحق نفسها وشعبها، حينما تتعامل مع مفهوم الاستقرار السياسي بوصفه المزيد من تكديس الأسلحة أو بناء الأجهزة الأمنية، فالاستقرار الحقيقي يتطلب خطوات سياسية حقيقية تعمق من خيار الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع، وتشرك جميع الشرائح والفئات في عملية البناء والتسيير.

المطلب الاول: المدلول العام لمفهوم عدم الاستقرار السياسي.

ان الاستقرار هنا يشير إلى القرار في المكان والمكوث فيه مع (السكون والثبات) قال تعالى في محكم كتابه { قُلْنَا اهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ}([1]). وفسر الشوكاني هذه الآية موضع الاستقرار. وفسرها ابن كثير مستقر قرار وإعمار وقيل هي القبور مستقر كل إنسان بعد موته ولا ريب بأن القبر محل السكون والثبات فقد جاء في معنى الاستقرار المشتق من كلمة (قر) يقر قراراً ومنها (قررت) بالمكان أي مكثت فيه، كما يُقال رجل قرير العين، وقرت عينه تقر بكسر القاف وفتحها ضد سخنت كما يقال أيضاً (قارة مقاره) أي قر معه، وسكن ومن هنا نجد بأن مفهوم الاستقرار هو السكون، والثبات، والبرودة والهدوء ويكون عدم الاستقرار، هو التصعيد والسخونة، وهو ما لا ينسجم مع الاستقرار بما يقابلها من العنف السياسي، الملتهب فعدم الاستقرار السياسي لغةً يشير إلى عدم الثبات والتغير والتحول([2]).وعدم الاستقرار السياسي لا يختلف عن المعاني السابقة في مدلول كلمة الاستقرار إلا بإضافة كلمة (سياسي) التي أضفت عليه معاني سياسية واجتماعية واقتصادية ذات طابع مؤسسي، وأبعاد فلسفية أفضت إلى تعريفات مختلفة في أبعاد الظاهرة (عدم الاستقرار السياسي) وفقاً للاختلافات المنهجية والسلوكية في تعريف مفهوم وعدم الاستقرار، فبعض الباحثين يرى بأن المظاهرات والاعتصامات هي إحدى مظاهر عدم الاستقرار

[1] القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية (24).

[2] عبد الغني عبد الله خلف الله، مستقبل أفريقيا السياسي، (القاهرة: مؤسسة المطبوعات الحديثة للطباعة والنشر، 1961)، ط،2، ص 188.

السياسي بينما يعدها آخرون بأنها عبارة عن تناقضات توجد في أي مجتمع وتظهر إلى السطح، وقد تعبر عن وجود حرية وديمقراطية في ذلك المجتمع وقد تناول الكثير من الباحثين والسياسيين تعريف مفهوم عدم الاستقرار السياسي من عدة جوانب مختلفة ([1]).

أولاً: تعريف عدم الاستقرار.

ان عدم الاستقرار السياسي هو نتيجة لعدم التجانس الثقافي في الأوطان التي تكثر فيها القبائل والعصبيات، فهي لا تتمتع بالاستقرار السياسي، نتيجة الاختلاف في الآراء. ولكن تخلص الدراسة بأن هذا الرأي لا يكون صائباً إذ استطاعت بعض المجتمعات أن تحقق الاستقرار السياسي على الرغم من وجود تلك الاختلافات في (الجنس والعرق والأعراف والأديان)، فقد استطاعت الولايات المتحدة أن تحقق الاستقرار السياسي على الرغم من وجود تلك التباينات والاختلافات ولا يمكن أن تكون تلك التناقضات هي السبب المطلق لحالة عدم الاستقرار لقدرة بعض المجتمعات المتقدمة على تجاوزها، بينما يرى اتجاه آخر أن تعدد الانتماءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هي عامل استقرار وليس العكس، بكون هذه الاختلافات قد توفر فرص لنشوء المجتمع الديمقراطي المقترن بالاعتدال في المواقف والسلوكيات والذي يتحقق نتيجة تفاعل الأفراد مع بعضهم البعض فتشتت جهودهم والذي يؤدي إلى ترددهم في اتخاذ مواقف متشددة فتظل التحالفات بين فئات المجتمع في حالة تبدل مستمر وفق نظرية (عدو اليوم صديق الغد) ولهذا فإن الأعداء يهادنون بعضهم البعض تحسباً ليوم قد يضطرون فيه للتعاون ([2]).

ويعرف حمدي عبد الرحمن حسن عدم الاستقرار السياسي، بأنه: عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح وعدم القدرة على إدارة الصراعات القائمة، داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة وتناقص شرعيته وكفاءته من جهة أخرى، فهذا التعريف يذهب إلى أن عدم الاستقرار السياسي يرتبط بمدى قدرة النظام السياسي على التعامل مع المتناقضات في المجتمع. وإن عدم قدرته على التعامل مع تلك

---

[1] شفيق السامرائي واخرون، فصول في تاريخ العدوان الامريكي – الصهيوني على الامة العربية،(بغداد : دار الشؤون العامة ، 1990)، ص 34.

[2] درهم محسن أحمد الحالمي ، دور المعارضة اليمنية في الاستقرار السياسي 2003م – 2008م : أحزاب اللقاء المشترك، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، معهد بيت الحكمة ، الأردن، 2009، ص 40.

المتناقضات تجعل شرعية النظام السياسي تتناقص، وهنا يصبح تغيير النظام أمراً مقبولاً ([1]) ،فضلاً عن ذلك يورد حمدي عبد الرحمن حسين تعريفاً آخر، فيقول: إن عدم الاستقرار السياسي (هو عدم مقدرة النظام على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات داخل المجتمع بدرجة تحول دون وقوع العنف وهذا التعريف يربط عدم الاستقرار السياسي بممارسة العنف، إلا أن الدكتورة نيفين مسعد ترى بأن الاستقرار السياسي لا يقترن بغيات مظاهر العنف من خلال القمع من قبل السلطة الحاكمة، لأن هذا سيحدث على المدى البعيد حالة عدم استقرار سياسي، فلو تحقق الاستقرار السياسي في ظل ممارسة أساليب القمع من السلطة الحاكمة فإن هذا لا يعني بأن الوضع مستقر حيث يقوم هذا الاستقرار على القسر والإكراه ويظل الصراع كامناً حتى ينفجر ويحدث حالة من عدم الاستقرار السياسي([2]).

وخير مثال لهذه الحالة هو ما حدث في الدول العربية ما بعد عام(2011) ابتداءً من الثورة (التونسية والمصرية والليبية واليمنية) مما يؤكد بأن الاستقرار النسبي وغياب حالة الصراع كان نتيجة القسر والإرغام والقبضة الحديدية التي كانت الأنظمة العربية تتعامل بها مع شعوبها ويمكن الاستدلال بالنظام العراقي في مرحلة ما قبل عام 2003 إذ كان العراق مستقراً نتيجة القبضة الحديدية التي كان ينتهجها النظام، وما أن انتهى ذلك الحكم اي نظام قبل 2003 حتى ظهرت جميع التناقضات وعوامل عدم الاستقرار السياسي والتي كانت الخوف والقمع، وليس بأن النظام كان قد استطاع ترويضها عن طريق التدابير السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة على الرضا والقبول من المجتمع ([3]).

ويعرف (جونسون ويستيفنسون) حالة عدم الاستقرار السياسي بأنها (حالة تصيب النظام بانهيار الإطار المؤسسي وحلول العنف مكان الخضوع للسلطة بهدف تغيير أشخاص أو سياسات أو الوصول إلى السلطة من خلال أعمال تتخطى الطرق الشرعية للتغيير السياسي) (هاني 1993، 8)[4] .

---

[1] قسم التوثيق والمعلومات، موجز يوميات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (39)، (بيروت: اب 2011)، ص 189.

[2] درهم محسن أحمد الحالمي ، مصدر سبق ذكره، ص 18.

[3] نعام جمعة شريدة ،التطورات السياسية في ليبيا بعد ثورة الفاتح من أيلول 1969، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2003، ص 148.

[4] هاني رسلان ، الحدود الجنوبية للوطن العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 112، (القاهرة : 1993)، ص8.

ثانياً:- العوامل الخارجية المؤثرة في الاستقرار السياسي.

هناك اتجاه يرى بأن العامل الاقتصـادي هو العامل الرئيس لحالة الاسـتقرار السـياسـي وأن الدول التي تتمتع بمداخيل اقتصـــادية مرتفعة تكون في حالة اســـتقرار بينما الدول الفقيرة تعاني من حالة عدم الاستقرار السياسي. وعليه فأن العامل الاقتصادي يمثل عاملاً مهماً في الاستقرار السياسي إلا أنه قد لا يمثل العامل الرئيسي أحياناً؛ فقد تحقق الدولة نوعاً من التطور الاقتصادي إلا أنها لا تحقق حالة استقرار سياسي ولا سـيما إذا حدثت التنمية الاقتصـادية دون تنمية في الجوانب الأخرى كالجانب الثقافي والسـياسـي وغياب مفهوم العدالة والديمقراطية وهنا لا تكون الدولة قد حققت تنمية شـاملة في جميع المجالات لضـمان اسـتقرار دائم ([1]) .

ويمكن هنا اعتماد المثل بدول (مجلس التعاون الخليج العربي) إذ تخلص الدراســـة بأنها تتمتع بحالة اقتصـادية جيدة ودخل فرد مرتفع إلا أنها تعاني من اختلالات أخرى في الجانب السياسي إذ تغيب المشـاركة السياسية وأي مظهر من مظاهر الديمقراطية ولهذا نجد (هنتغتون) يفرق بين مفهوم (العصـرية) و(العصـرنة) حيث يرى أن الأولى تتسـم بعلاقة ايجابية بالاسـتقرار السـياسـي فكلما كانت المجتمعات أكثر عصـرية كلما كانت أكثر اسـتقراراً وأقل تعرضـاً للعنف بينما العصـرنة تأخذ لباس العصـرية دون أن تملك مقومات وأدوات نجاحها أو بمعنى آخر أن عصـرنتها ناقصـة لتركيزها على جانب من جوانب التنمية كالتنمية الاقتصـادية أو إهمالها لجوانب أخرى من التنمية وعلى رأسها التنمية السياسية ([2]).

فضـلاً عن ذلك اننا نجد بأن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي قد لا ترتبط بمدى عدم شرعية النظام من خلال عدم تقيده بممارسـة السـلطة في أطر قانونية وثوابت دسـتورية مجمع عليها بقدر ما تعكس الظاهرة عدم قدرة النظام على اسـتيعاب المكونات المجتمعية ودمجها في النظام (السـياسـي والاقتصـادي) بما يحقق استقراراً اجتماعياً واقتصـادياً بكونهما ركيزتا الاستقرار السياسي، وهنا يكون الاستقرار السياسي مرتبطاً بعامل الرضـا الطوعي الذي يدعم شرعية النظام، أي أن الشرعية يستمدها الحاكم من الإنجاز على الأرض وتحقيق

[1] عزو محمد عبد القادر ، مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدولة، منتديات ليبيا، (ليبيا : ايلول 2009)، ص78.

[2] عبد الله احمد صالح الحسني ، التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في اليمن (1990 – 2003م)، رسالة ماجستير (غير منشورة) في العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، القاهرة ، 2006، ص41.

واقع العدالة بمفهومها الشامل وليس بمجرد الالتزام بالنصوص التي قد لا تلبي مطالب الشعب ولا تستطيع تلبية مطالب ملحة قد تفرضها المتغيرات، ومفهوم عدم الاستقرار لا يعني اختلال الأمن والنظام وعدم رسوخ الحكم وتقاليد السلطة فحسب بل يعني عدم اطمئنان الفرد في المجتمع على صيانة حقوقه، وخوفه من ممارسة حرياته المشروعة في الرأي والفكر وفي ظل القوانين وفي اكتساب المعرفة واحتراف الحرفة التي يميل إليها ويهواها ([1]).

فقد تكرس بعض الأنظمة السياسية جهودها لتهيئة وضع سياسي يسود فيه الاستبداد والفساد بهدف الاستحواذ على الفائض الاقتصادي لصالح مجموعة صغيرة من المنتفعين وشبكة محسوبية تساند النظام في البقاء في السلطة، واستغلال المنصب العام لتحقيق مصلحة ذاتية، وخير مثال على ذلك في إفريقيا بالذات ما حدث في (الكونغو) أعقاب الاستقلال من بلجيكا عام (1960م) أذ لم تشهد (الكونغو) استقراراً سياسياً وسادتها الفوضى ومثلت بيئة مناسبة لظهور أنظمة سياسية تعتمد على وجود حاكم قوي ينقذ الدولة من الانهيار التام ويبني حكم يستند إلى الاستبداد والفساد بمختلف آلياته وأنماطه تحت مزاعم أن هذا الوضع أفضل من حالة اللادولة التي يسودها الفوضى أو حتى الانهيار التام لكيان الدولة ([2]).

ويمكن أن نستشف هنا من خلال خطابات الرؤساء العرب (زين العابدين بن علي في تونس وحسني مبارك في مصر وعلي عبد الله صالح في اليمن ومعمر القذافي في ليبيا وأيضاً في الجزائر وسوريا) أثناء المظاهرات الشعبية حيث انطوت الخطابات على التحذير من انهيار الدولة إذا رحل النظام إلا أن الإرادة الشعبية قد وصلت الى مرحلة القناعة التامة بأن بقاء الأنظمة يشكل الخطر الملحق على (الأمن، والاستقرار الاجتماعي والسياسي) ناهيك عن القناعة التي توصل إليها المجتمع الدولي بضرورة إحداث تغير في بنية الأنظمة العربية.

المطلب الثاني: مؤشرات عدم الاستقرار السياسي

إن دراسة مؤشرات الاستقرار السياسي هي كغيرها من الدراسات (الاجتماعية والإنسانية) ذات صعوبة كبيرة في تحديد مقياس موحد وجامع، إلا أن معظم الدراسات تكاد تجمع على أن مؤشرات عدم الاستقرار

[1] المصدر السابق ، ص38.

[2] عبد الخال داحش السمدة، التعددية الحزبية و تأثيرها على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية للفترة (1990م – 2004م)، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2004، ص 44 .

السياسي تتمثل في وجود (صراع سياسي) على السلطة بين طرفي العملية السياسية (السلطة الحاكمة والمعارضة) حيث تسعى الأولى للبقاء والمحافظة على وجودها في السلطة لأكبر فترة زمنية ممكنة، بينما تسعى الثانية لإزالة السلطة والإحلال محلها وهذا ما يعني أن مؤشرات عدم الاستقرار السياسي، هي وجود صراع بين السلطة والمعارضة يستخدم من خلاله العنف بشقيه الرسمي (عنف السلطة) وغير الرسمي (العنف الشعبي) ([1]) .

أولاً: العنف الرسمي.

يمارس هذا النوع من العنف من قبل السلطة الحاكمة القائمة من خلال أجهزة ومؤسسات الدولة (كالجيش – الشرطة – الاستخبارات – والقوانين الاستثنائية..) والتي يطلق عليها البعض بوسائل القهر، إذ يسند إليها ممارسة العنف الرسمي بهدف ضمان استمرار النظام، والحفاظ على الوضع الراهن، وتقليص حجم المعارضة والقوى المناوئة للنظام وهذا الحق في استخدام العنف من قبل الجهات الرسمية في الدولة يرجعه البعض إلى مفهوم السلطة التي تعني في الفكر (الأنجلو أمريكي) شكل من أشكال القوة المرتبطة بوضع شرعي (قوة رسمية)، أما في (الفكر الماركسي) فهي الأداة التي تسيطر من خلالها طبقة مستخدمة لقهر الطبقات الأخرى أما مفهوم السلطة عند (ابن خلدون) والتي يعرفها (بالخلافة) وهي (حمل الكافة على مقتضى النظر في مصالحهم الأخروية والدنيوية) ([2]).

ومن ثم لا غنى عن العصبية للحصول على السلطة والاحتفاظ بها، وهنا يرى (ابن خلدون) بأنه لابد من استخدام القوة (العنف الرسمي)، لحماية الخلافة أو النظام السياسي، كما يرى ابن خلدون بأن النظام السياسي ينهار بانهيار العصبية والتي يستمد منها القوة والبقاء نتيجة الإفراط في استخدام (القوة والقمع) والذي يعني العنف الرسمي، وبما أن العنف الرسمي يمثل مؤشراً من مؤشرات عدم الاستقرار السياسي، فإن العديد من الدراسات تتفق على أن مؤشرات العنف الرسمي تتمثل في ممارسة النظام السياسي لما يأتي: (الاعتقالات، الحكم بالسجن مع الأشغال الشاقة، استخدام القوة لفض المظاهرات والاعتصامات، الأحكام

[1] عبد الخال داحش السمدة، المصدر نفسه ، ص42.

[2] درهم محسن أحمد الحالمي ، مصدر سبق ذكره، ص 40.

بالإعدام ذات الأبعاد السياسية، استخدام القوة لفض المظاهرات، والشغب، استخدام وحدات الجيش، إعلان حالة الطوارئ، انتهاك قواعد وأحكام الدستور والقانون) ([1]) .

ثانياً: العنف غير الرسمي (العنف الشعبي).

تعدُّ أطراف كثيرة في ليبيا أن المجتمع الدولي مسؤول عن الفوضى التي ولدها فراغ ما بعد القذافي، إذ ما إن قُتل القذافي حتى ترك ليبيا للفوضى. يقول الباحث السياسي الليبي فرج زيدان إن "الأطراف التي تدخلت في ثورة ليبيا عام 2011 تدخلت لإسقاط نظام القذافي وليس لنشر الديمقراطية كما كانت تدعي، وهو أمر اعترف به زعماء بعض الدول على رأسهم الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، الذي قال إن الخطأ الأكبر الذي ارتكبه وندم عليه هو (التدخل في ليبيا). بالتالي، المجتمع الدولي عقب تحقيق هدفه بمقتل القذافي ترك الليبيين، واضعاً خلف ظهره كل المبادئ التي استخدمها أثناء تدخله في ليبيا، مثل حماية المدنيين وإنهاء الدكتاتورية. لقد ترك ليبيا فريسة تيارات إرهابية وفاشية قتلت الليبيين وارتكبت أبشع الجرائم على مرأى ومسمع من العالم أجمع" ([2]) .

ويشمل هذا النوع العديد من المظاهر: (المظاهرات، أحداث الشغب، التمردات، الاضطرابات، الاغتيالات السياسية أو محاولة الاغتيالات، الانقلابات أو محاولة الانقلابات، حرب العصابات) تلك المؤشرات تمثل قياس حالة الاستقرار؛ إلا أنها أهملت بعض المؤشرات مثل الاعتصامات من الجانب الرسمي وسحب الجنسية ومصادرة الرأي واغلاق وسائل الإعلام ومطاردة الاعلاميين، كما أهملت الصراعات الاجتماعية والتي لا تكون السلطة طرفاً فيها، ما أهملت الأبعاد الخارجية المتعلقة بالنزاعات والحروب الخارجية سواء كانت من صناعة النظام السياسي لتصدير أزماته أو كانت الحرب مفروضة عليه. وتظل كل تلك المؤشرات تقود الى نتيجتين رئيسيتين تعدان مؤشرين رئيسيين لعدم الاستقرار السياسي؛ هما التغييرات الوزارية المتتالية والسريعة الناتجة عن الأزمات السياسية، والمؤشر الثاني سقوط النظام السياسي برمته بسبب الانقلابات العسكرية ([3]).

---

[1] عزو محمد عبد القادر ، مصدر سبق ذكره، ص 45.

[2] عبد الغني عبد الله خلف الله ، مصدر سبق ذكره، ص4.

[3] درهم محسن أحمد الحالمي ، مصدر سبق ذكره، ص 95.

ولا شك في أن نمط الثورة الذي شهدته ليبيا أفضى إلى واقع سياسي يصعُب السيطرة عليه، لاسيما في ظل الانقسام بين نُخب الثورة وتشعب خلفياتهم وتقاطعها، والانتشار المُخيف للسلاح. ويرى البعض أن جذور الأزمة الليبية تعود إلى الأخطاء التي ارتكبت بعد ثورتها، وفي مقدمتها عدم التعامل مع مسألة انتشار (السلاح والفوضى الأمنية) بشكل سريع وناجع، بينما يربطها البعض الآخر بما هو أبعد وأقدم، ويرجعونها إلى تجميد الحياة السياسية في ليبيا في عهد (معمر القذافي) لأربعة عقود، وما قام به من تفريغ البلاد من النخب السياسية[1] .

المبحث الثاني : التطورات السياسية في ليبيا

يتناول هذا إن ليبيا أو (رسمياً: دولة ليبيا)، هي دولة عربية تقع في شمال أفريقيا يحدها البحر المتوسط من الشمال، ومصر شرقا والسودان إلى الجنوب الشرقي وتشاد والنيجر في الجنوب، والجزائر، وتونس إلى الغرب. وتبلغ مساحتها ما يقرب من (1،8) مليون كيلومتر مربع (700.000 ميل مربع)، وتعد ليبيا رابع أكبر دولة مساحةً في أفريقيا، وتحتل الرقم 17 كأكبر بلدان العالم مساحةً. وتحتل المرتبة التاسعة بين عشر دول لديها أكبر احتياطيات نفطية مؤكدة لبلدٍ في العالم.

عاصمة ليبيا هي طرابلس والتي تعد أيضا أكبر مدن البلاد. تقع في غرب ليبيا ويسكنها أكثر من مليون نسمة من إجمالي عدد سكان البلاد الذي يتخطى (ستة) ملايين نسمة. أما ثاني أكبر مدينة فهي بنغازي، وتقع في شرق ليبيا بعدد سكان يصل إلى (700،000) نسمة.

[1] عبد الله احمد صالح الحسني، مصدر سبق ذكره ، ص 78.

خريطة (1) توضح مكانة الدولة الليبية وحدودها الجغرافية .



سـجلت ليبيا أعلى مؤشـر للتنمية البشـرية في أفريقيا ، ورابع أعلى ناتج محلي إجمالي في القارة لعام 2009، بعد (السـيشـيل، وغينيا الاسـتوائية والغابون). وهذا يعود لاحتياطاتها النفطية الكبيرة وتعدادها السـكاني المنخفض. وليبيا عضـو في عدد من المنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية من بينها الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، واتحاد المغرب العربي، وجامعة الدول العربية، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومنظمة الدول المصدرة للنفط وكوميسا ([1]).

يحدد الباحث السياسي سامي الأطرش الرئيس الراحل (القذافي) مسؤولية ما حل بليبيا بعده، قائلاً إن "ما مرت به ليبيا هو حلقة ضمن سلسلة طويلة من غياب الحياة (المدنية والديمقراطية والعمل السياسي) في فترة نظام القذافي، فثورة فبراير (شباط) كانت عنواناً للرفض الشعبي لمعاناة الماضي والنظام السابق وكل مفاهيمه بكل ما في هذه الكلمة من معنى، من دون وجود القواعد السـياسـية القيادية التي يمكنها أن تضـع حجر الأساس لبناء الدولة". يضيف "المجتمع الليبي تبنى خلال هذه الفترة مفاهيم متناقضة تماماً مع ما كان يعيشـه طيلة أربعة عقود من (الدكتاتورية والقمع والتهميش) !!، وطمح إلى نقيض الموجود مثل الدولة

[1] قسم التوثيق والمعلومات ، مصدر سبق ذكره، ص 189.

الديمقراطية ، التي يسـود فيها القانون، وتداول السـلطة، والمشـكلة أنه لا توجد حلول وسـط في هذا الأمر، يعني نصف ديمقراطية ونصف تداول سلمي للسلطة"([1])، ويخلص الأطرش إلى أن "المشكلة هي أنه عندما اندفع الشـعب الليبي إلى تطبيق هذه التجربة وقع المحظور بسـبب غياب قيادات واعية ونخب ناضـجة قادرة على ترجمة مشـــاعرها إلى تطبيق يتناغم مع القيم الديمقراطية، والحالة التي نتجت من ذلك هي التخبط على المســـتويات كلها". يتفق رئيس مجموعة العمل الوطنية (خالد الترجمان) مع رأي الأطرش، ولكنه يحدد الفترة التي شـهدت تدمير (القذافي) الحياة السـياسـية، قائلاً "جذور الأزمة الليبية ليسـت مرتبطة بما حدث في ثورة (فبراير) وما بعدها، ووجهة نظري أن هذه الجذور تعود إلى ما حدث ليلة 15 (نيســـان) عام 1973 عندما أعلن القذافي نقاطه الخمس المشـؤومة التي جمّد فيها الحياة المدنية والسـياسـية في ليبيا واعتقل قادة القوى الوطنية وزج بهم في السجون([2]).

المطلب الأول: الإسلام السياسي واستغلال الثورة.

يحمل الدكتور (فرج زيدان) جماعات الإســـلام الســـياســـي والجماعات المتطرفة حال عدم الاستقرارالسياسي مسؤولية أزمة ما بعد الثورة وانقسام المجتمع، قائلاً "بعد انتفاضة (2011) واستغلال تيار الإســـلام الســـياســـي هذه الثورة مع المجموعات المتطرفة المقربة من التنظيمات الارهابية التي أنشـــئت في مصراتة وطرابلس([3])، كل هذه التيارات الرافضة للدولة استغلت حالة الهشاشة وسقوط مؤسسات الدولة لكي تحل محل الدولة، أي بمعنى أنها كانت ترفض وجود الدولة ومؤسساتها تحديداً مؤسستي الجيش والشرطة، ولم تعلن هذه النوايا خلال فترة الثورة بل كشفت عنها بعدها وبعد سقوط النظام" ([4]).

وهنا يروي (خالد الترجمان)، أمين ســـر المجلس الانتقالي الســـابق، أنه "بعد قيام ثورات ما يعرف (بالربيع العربي) وسقوط النظام في شرق ليبيا وبعد إنشاء المجلس الوطني الانتقالي في بنغازي، الذي كنت

---

[1] علي عبد اللطيف أحميدة،الاصوات المهمشة: الخضوع والعصيان في ليبيا اثناء الاستعمار وبعده، (بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية،2009) ، ص 93.

[2] نعام جمعة شريدة ، مصدر سبق ذكره،ص 36.

[3] نور الهدى بن بتقة، المعطى القبلي بين الدور الايجابي والسلبي في بناء الدولة الليبية ما بعد سقوط نظام القذافي، مجلة دراسات حول الجزائر والعالم ، المجلد (2)، العدد(7)،(الجزائر: 2017)، ص16.

[4] هيفاء احمد محمد، مشروع الاتحاد الافريقي، اوراق افريقية، تشرين الأول2001، ص61.

أمين سره، بدأت جماعات (الإخوان المسلمين) في ليبيا التحرك للسيطرة على هذا الجسم الناشئ تمهيداً لما تبين بعد ذلك من مخطط مخيف كانت تعده للسيطرة على الحكم وإقصاء القوى السياسية في ليبيا سلمياً أو بقوة السلاح إن لزم الأمر عبر أذرعها العسكرية التي كونت في الخفاء أثناء الانشغال بمجريات الثورة وحرب النظام وبدعم من قوى إقليمية ودولية". يضيف "سيطر الإخوان على مفاصل القرار السياسي والمالي وتضاعف في هذه المرحلة التدخل (القطري والتركي) في المشهد الليبي، وأسهم هذا التدخل في وضع أسوأ سيناريو من خلال مخطط متكامل للسيطرة على ليبيا" ([1]).

ويكشف (الترجمان) أيضاً أن "المخطط بدأ في تلك المرحلة بشراء بعض أعضاء المجلس عبر الحقائب المليئة بالأموال، التي كانت تتدفق من (الدوحة)، التي قال إنها تراوحت قيمتها ما بين (250) ألف دولار و(500) ألف دولار، وكثير من أعضاء المجلس حينها يعلمون بأمرها". ويتذكر صدامات مع من وصفهم بـ"زوار الدوحة" الذين استلما تلك الأموال، قائلاً إن بعضهم قام برد هذه المبالغ بعد فضح أمرها" ([2]).

وفقاً لذلك يحمل الدكتور (الأطرش) المجلس الانتقالي مسؤولية فشل التجربة الديمقراطية الناشئة في ليبيا "عبر وضع وثيقة دستورية مؤقتة كانت معيبة"، بحسب رأيه. ويقول "الإعلان الدستوري الذي وضعه المجلس الانتقالي كان بداية الكارثة، فهذه البنية الدستورية التي وضعت في نوفمبر (تشرين الثاني) 2011 (الجرسي 2005، 30) [3]، لأنه جسد المفاهيم والقيم من دون العناية بالآليات اللازمة لتطبيقه". في عام (2012) أجريت انتخابات تشريعية في ليبيا انتخب بموجبها (20) عضو للمؤتمر الوطني العام. وتمت مراسم التسليم والتسلم بينه وبين المجلس الانتقالي بطريقة سلسة استبشر بها الليبيون. ولكن رياح الوقائع أتت بما لا يشتهي الشعب الليبي الذي صدم في تلك المرحلة بما شهده من نشاط (إرهابي) للجماعات المتطرفة، وتوالت أعمال التفجير والاغتيالات الممنهجة لعناصر بصفوف الجيش والشرطة ([4]).

---

[1] هاني رسلان ، مصدر سبق ذكره، ص 84.

[2] هاني رسلان، المصدر نفسه، ص 84.

[3] خالد عبد الرحمن الجرسي ،العصبية القبلية من منظور اسلامي، ملحق فتاوى تيار العلماء واللجنة الدائمة للإفتاء،(السعودية : 2005)، ص30.

[4] شفيق السامرائي واخرون، مصدر سبق ذكره، ص 58.

المطلب الثاني: مسارات العمليات السياسية وحالة عدم الاستقرار السياسي.

يقول (الترجمان) عن تلك الفترة، إنه بعد السيطرة على المراكز المالية "بدأت جماعات الإسلام السياسي والجماعات المتطرفة الخطوة الثانية، وهي تفكيك بقايا القوات المسلحة، ومن هنا بدأت الحرب بين المؤسسة العسكرية والجماعات الإسلامية". يضيف إنه ضمن المخطط المدعوم من (تركيا وقطر) كانت هناك خطة مبرمجة "لتصفية القيادات (السياسية والعسكرية والمدنية) التي تتعارض مع مشروع الإسلام السياسي ([1])، وبدأ باغتيال اللواء (عبد الفتاح يونس)، ووصل الأمر الى اغتيال قيادات نسائية ليبية، ما تسبب بفوضى أمنية وفراغ أمني هو سبب المشكلة الليبية، بمعنى أن الأزمة الأمنية خلقت أزمة على جميع المستويات، وحتى الأزمة السياسية جوهرها أمني" ([2]). وعليه بعد عامين من التخبط والصراع وتدهور مخيف للوضع الأمني خرج المؤتمر الوطني من المشهد إثر خروج تظاهرات عارمة في غالبية مدن ليبيا طالبت برحيله وتنظيم انتخابات جديدة لاختيار مجلس نواب جديد. وهو ما تم وسط ظروف صعبة وانقسام شديد. ورفضت تيارات (الإسلام السياسي) نتائج هذه الانتخابات وأصدرت المحكمة العليا في طرابلس قراراً قضى بحل مجلس النواب المنتخب في (تموز) 2014 والمنعقد في مدينة طبرق، والذي تمسك بنزاهة الانتخابات وشرعيته المستمدة من الشعب. وزادت حدة الاحتقان حتى وصلت الأمور الى صِدام عسكري بين كتائب مقربة من جماعات الإسلام السياسي ومناهضيها في العاصمة طرابلس. وتعقد المشهد بإطلاق قائد الجيش الذي عينه البرلمان في طبرق (خليفة حفتر) عملية عسكرية في بنغازي تحت اسم عملية الكرامة. وتحول الصراع السياسي إلى صراع عسكري ([3]) ،وكانت النتيجة هي إعادة انعقاد المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته منذ (آذار) 2014 في طرابلس، وفي 25 (آب) 2014 أصدر المؤتمر الوطني القرار بتعيين (عمر الحاسي) رئيساً لحكومة الإنقاذ في ظل وجود حكومة أخرى في طبرق برئاسة (عبد الله الثني) المُكلف من مجلس النواب. وهي المرة الأولى التي تشهد فيها ليبيا أكثر من حكومة منذ سقوط نظام (معمر القذافي) في

[1] مصطفى عمر البير، الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا، المهمة الصعبة، (بيروت : منتدى المعارف ،2013) ص 60.

[2] قسم التوثيق والمعلومات ، مصدر سبق ذكره، ص 73.

[3] نعام جمعة شريدة، مصدر سبق ذكره، 156.

(آب) 2011. إلا أنه من الضروري ملاحظة أن الحكومات التي سبقت حالة الانشقاق الصريح هذه لم تكن حكومات لها كثير من السيادة على أرض الواقع ([1]).

وعقب اتساع دائرة النزاع وتعقد الأزمة الليبية كلفت الأمم المتحدة بعثتها في ليبيا، التي أنشئت في 2011 بجمع الفرقاء ليبيا حول طاولة حوار سياسي في مدينة (الصخيرات المغربية) لبحث حل الأزمة. ويرى الترجمان أن بعثة الأمم المتحدة أسهمت عبر ممثليها في "إرباك المشهد الليبي، من خلال فرضها على الليبيين بل وتهيئة المشهد للقبول بتيار الإسلام السياسي بعد نبذ الشارع الليبي له ولمشروعه، ومحاولة إيهام العالم أن المشكلة الليبية مشكلة صراع سياسي، وتخلت عن مناقشة مسألة الاقتصاد والثروة المنهوبة في هذا الصراع وتجاهلت سبب المشكلة، وهو الشق الأمني" ([2]) . ويقول الدكتور زيدان "بعد ذلك تدخلت الأمم المتحدة المشهد السياسي الليبي عبر الحوارات التي أشرفت عليها بدعم من قوى دولية وإقليمية متصارعة وغير متوافقة على خط الأزمة، ما عمّق الأزمة. ونجحت التيارات التي انقلبت على المسار الديمقراطي عبر المسار الجديد الدولي في العودة إلى المشهد والسيطرة على الحكومة التي أنشئت بعد التوقيع على اتفاق (الصخيرات) وهي حكومة الوفاق". يضيف "هذه المجموعات التي سيطرت على المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق أبعدت الأطراف الأخرى التي لا تدين بالولاء لتيار الإسلام السياسي في المجلس، كما فعلت دائماً، وأدى هذا الى تغول (المليشيات) في مؤسسات صناعة القرار في طرابلس، وعززت تحكمها في المؤسسات المالية، ولم تقف عند هذا الحد بل وجهت هذه الأموال التي احتكرتها إلى دعم الجماعات الإرهابية" ([3]) . حدد تاريخ سقوط (نظام الجماهيرية) بما عرفت بثورة 17 فبراير من العام 2011، إلا أن سقوط طرابلس معقل القذافي وانتهاء معركة طرابلس يعني فعلياً انتهاء نظام الجماهيرية حيث اختفى القذافي ولم يقم بإدارة أي شركة من أشكال الدولة، وانحصر دوره في اشتباكات مع المنقلبين عليه حتى مقتله في معركة سرت ([4]).

[1] هاني رسلان ، مصدر سبق ذكره، ص122.

[2] هيفاء احمد محمد، مصدر سبق ذكره، ص 234.

[3] علي عبد اللطيف أحميدة ، مصدر سبق ذكره، ص 69.

[4] شفيق السامرائي واخرون، مصدر سبق ذكره، ص 63.

المبحث الثالث: تحديات بناء الدولة الليبية ومتطلباتها

هنالك العديد من التحديات التي واجهت مسار عمليات بناء الدولة الليبية وفقاً بما يلي:

المطلب الأول: التحديات الاقتصادية.

أنتج انهيار نظام معمر القذافي فرصة استثنائية لتحقيق التغييرات العميقة، (السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، المطلوبة لتطوير ليبيا. لكن، وعلى عكس (تونس ومصر)، فإن الهياكل السياسية ومؤسسات الدولة في ليبيا الجديدة يجب أن تُبنى كلياً من نقطة الصفر ([1]).

هذا المعطى كان محور مؤتمر عقد مؤخراً في بيروت، تم خلاله استضافة مروحة من الخبراء متعددي الاختصاصات لمناقشة القضايا الكبرى التي تُواجه ليبيا. وفي خضم الحوارات التي أدارها الحسن عاشي (مؤسسة كارنيغي)، ناقش كلٌ من سوسن بن رمضان، من بنك التنمية الإفريقي، وإيمانويل سانتي، من دارتموث كوليدج، وديدريك فاندفال وطارق يوسف، وهما مديران تنفيذيان في سيلاتك، مستقبل ليبيا وما إذا كانت القيادة الجديدة فيها ستكون قادرة على إعادة بناء بلد حديث، ومستقر، وذي ديمومة ([2]) .

وفقاً لذلك تتوارد الأخبار عن بعض النجاح الذي حققته أحدث جولات الحوار السياسي الليبي التي عقدت مؤخراً تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة للدعم في إحدى ضواحي العاصمة التونسية، وهي أخبار ستبقى في دائرة الاحتمالات وسيتحدد مصير الحوار السياسي الليبي إذا ما تمكن المجتمعون، الذين سيتداولون شروط الترشح للوظائف السيادية بمن فيها رئيس المجلس الرئاسي ورئيس الوزراء، تحقيق خطوة أخرى نحو اتفاق أشمل. ورغم ما تثيره تلك الأخبار من إيجابية وما تزرعه من أمل في أن الأزمة الليبية ربما تجاوزت خطر الحرب، فإن تحقيق (السلام والأمن والمصالحة وبناء الدولة الجديدة) يبقى رهين عوامل متعددة ومتصارعة علاوة على ما للتدخل الأجنبي من دور لا يبدو أن وساطة الأمم المتحدة ستنجح في إبطال مفعوله السلبي ([3]).

ومع سيطرة (المليشيات) وزيادة الصراع أصبح الاقتصاد أيضاً تحت هيمنة المليشيات بينما يعاني المواطنون شغف العيش وامتهان الكرامة من أجل الحصول على الحاجات الأساسية بما في ذلك الحصول على الأوراق

---

[1] درهم محسن أحمد الحالمي ، مصدر سبق ذكره، ص 123.

[2] عبد الله احمد صالح الحسني، مصدر سبق ذكره ،ص 43.

[3] عبد الله احمد صالح الحسني، المصدر نفسه، ص 89.

النقدية من حساباتهم بالمصارف. انتشر العنف وسادت الجريمة وأصبحت المؤسسات أداة في الصراع ومعبرة عنه في ذات الوقت، وهو ما أدى إلى تعميق الانقسام وترسيخ النزاع بدلاً من التوفيق بين احتياجات ومطالب الأطراف الاجتماعية ومقتضيات الحاجة إلى بناء الدولة ([1]). بالمقابل تم بالفعل إنشاء العديد من المؤسسات الجديدة لخدمة مصالح فصائل معينة وجرى اختطاف المؤسسات المنشأة حديثاً وأي بقايا من المؤسسات القديمة وتسخيرها لمصالح حزبية وسياسية وقبلية وإقليمية، مما خلق المزيد من الحوافز للصراع ([2]).

لابد من القول إن أهم أسباب الأزمة في ليبيا هو ذلك الاعتقاد الخاطئ بأن ما حدث في 2011 كان مجرد انتفاضة في مواجهة ديكتاتور عتيد وبعض المرتزقة! هذه السردية تتجاهل حقيقة كون نظام القذافي كان له مناصرون في أجزاء كثيرة من البلاد وتتجاهل بقاء القسم الأعظم من السكان وكبريات القبائل محايداً لاسيما بعد التدخل المباشر لقوات حلف الأطلسي. وبذلك فإن الدور الذي لعبه الليبيون المؤيدون للقذافي في القتال عند انطلاقه في 2011 يسمح بتصنيف ما جرى كحرب (أهلية) أكثر من كونها ثورة، كما لا يمكن فصله إلا تعسفياً عن المستقر في قيم وثقافة الليبيين من رفض للتدخل الأجنبي. وبمراجعة لما يجري في هذا البلد المنكوب منذ (2011) ([3]) ، يمكن القول إنه لو تمكنت النخبة الليبية من إدراك هذا لما انحدرت الأوضاع إلى ما صارت عليه اليوم ولكان ممكناً تركيز التفكير والعمل على تحقيق المصالحة الوطنية بما يساعد على بناء القاعدة المجتمعية الصلبة اللازمة لأي بناء ديمقراطي. المؤسف أن الذي حصل هو العكس تماماً حيث تم تجاهل، أو رفض المصالحة في عديد الحالات، بل واتخذت النخبة التي سيطرت عديد الخطوات وأصدرت تشريعات عمقت الانقسام والإقصاء والاستبعاد ([4]).

---

[1] دعاء محمود محمد، تحديات عملية التحول الديمغرافي في بعض دول الشمال الافريقي، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2018)، ص 150.

See: Tawfeeq, Saif Nussrat. "The New Actors of the International System in the 21st-Century." Tikrit Journal For Political Science 3.11 (2017): 128-133.

[2] عبد الخال داحش السمدة، مصدر سبق ذكره، ص 26.

[3] عبد اللطيف حجازي ، الشبكات والتفاعلات القبلية في ليبيا، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاشتراكية، العدد (38) ، (القاهرة : 2017)،ص 6.

[4] هاني رسلان ، مصدر سبق ذكره، ص63.

المطلب الثاني: التحديات الاجتماعية .

حدد البعض عدداً من القضايا التي تثير انقسامات داخل المجتمع الليبي، والتي كانت غير بارزة في الماضي بسبب الهيمنة المطلقة لنظام القذافي. وهي تشمل توترات بين:

- السكان الريفيين والمدنيين.
- سكان المدن والبدو.
- طرابلس وبنغازي.
- السكان والطوارق.
- الموالون للقذافي والثوار.
- الإسلاميون والليبراليون ([1]).

أن عملية الانتقال ستكون مديدة. والبلاد ستكون في حاجة إلى قيادة كاريزمية تتمتع برؤى، وكذلك إلى مشاركة التكنوقراط والمثقفين الليبيين في العملية، إذا ما كان للبلاد أن تأمل بأن تسير على الطريق الصحيح([2])، في حين أن الدعوة إلى الانتخابات في الدول التي تأثرت بالربيع العربي قد جذبت اهتماماً عالمياً، إلا أن البعض جادل بأن الثورات في هذه البلدان لا تتمحور حول الانتخابات. إذ هي اندلعت بسبب اهتمام كاسح بعملية الانتقال السياسي والاقتصادي إلى حكم القانون، والشفافية، والمساءلة. ويتطلب من الحكومة الليبية المؤقتة بالتركيز بشكل وثيق على بناء فضاء وطني مشترك بين المواطنين قبل الانغماس في حمأة الانتخابات([3]).

إن بناء الدولة تتضمن عملية ضرورية قصيرة إلى متوسطة المدى لتطوير مؤسسات دولة فاعلة وفعّالة يمكنها حكم البلاد على نحو سليم. علاوة على ذلك، يجب أن تطوَّر ليبيا إطار حكومة متّسقاً وقابلاً للحياة يربط بين هذه المؤسسات. ويصف فاندافيل هذا بأنه "قواعد لعبة الدولة الليبية"، فضلاً عن ذلك بناء الأمة: كما يجب أن تنخرط ليبيا في عملية بعيدة المدى لبناء الثقة، والشرعية، والإجماع الذي يولي الأهمية لمؤسسات الدولة، ويخلق فضاء من الوحدة الوطنية التي يمكن أن تزدهر البلاد في إطارها ([4]) .

---

[1] درهم محسن أحمد الحالمي ، مصدر سبق ذكره، ص 58.

[2] المنصف وناس ، الشخصية الليبية، ثالوث الغنيمة والقبلية والغلة ،(تونس: الدار المتوسط للنشر ، 2014) ، ص 6-8.

[3] عبد الغني عبد الله خلف الله ، مصدر سبق ذكره، ص 188.

[4] عزو محمد عبد القادر ، مصدر سبق ذكره، ص 158.

المطلب الثالث: التحديات الأمنية .

اتسمت التطورات الأخيرة في ليبيا بانهيارات مختلفة في المفاوضات، حيث تتكشف الرؤى المتنافسة حول مستقبل الحكم والسلطة والعلاقات بين الولايات. بعد مرور ثلاث عشر سنة على الإطاحة بنظام (القذافي) عام 2011، لايزال الانتقال السياسي في ليبيا في حالة غير مستقرة.

ويساهم المشهد الأمني المجزأ للبلاد في الصراعات المحلية الطويلة الأمد والاضطراب وعدم الاستقرار السياسي – وبالتالي شل عملية الانتقال السياسي للبلاد، مع عواقب مزعزعة للاستقرار في المنطقة، لذلك، فإن تحديد العوامل التي تساهم في الانقسام له آثار مهمة على الفهم السياقي لتحديات بناء الدولة الحالية في ليبيا([1]).

واقترح مراقبون تفسيرات مختلفة لعدم الاستقرار في ليبيا وتفتيت أمنها. وعلى عكس التفسيرات السائدة المرتبطة بتأثير التدخلات الخارجية لعام 2011 في البلاد، يجادل هذا البحث بأن هناك تفسيرات داخلية مقنعة لصراعات ليبيا المستمرة. يجب أن يتم وضع هذه التفسيرات المحلية في سياقها التاريخي لندرك بشكل كامل عمليات الصراع وتوزيع السلطة والقواعد التي تحكم التفاعلات الاجتماعية داخل البلد ([2])، باختصار هناك تحديات في بناء الدولة من خلال تحليل متعمق للعوامل المحلية، لاسيما غياب المؤسسات القوية وانهيار العلاقات الاجتماعية المتماسكة. إن الفرضية الواردة هي أن المعضلة الأمنية الليبية مرتبطة دائماً بتحديات بناء الدولة والديمقراطية التي تنعكس من خلال مؤسساتها الضعيفة وقضايا الشرعية المتنازع عليها. وبشكل تراكمي، يمكن فهم التحديات في عمل الفرقاء وفقاً لمصالحهم الأمنية الخاصة، خاصةً عندما يواجهون صعوبات اقتصادية ونقص المؤسسات القوية ([3]).

بعد ثلاث عشر سنة من الإطاحة بنظام (معمر القذافي)، لاتزال ليبيا منقسمة بين مختلف الفاعلين السياسيين والعسكريين. لقد فشلت المحاولات العديدة للجهود المدعومة دولياً لتشكيل حكومة موحدة والانتقال بنجاح إلى الحكم الديمقراطي. في ضوء ذلك، يعاني الاقتصاد الليبي من أزمة، في حين استمرت الخدمات

---

[1] علي عبد اللطيف أحميدة، مصدر سبق ذكره، ص 68.

[2] يوسف محمد الصوافي ، ليبيا بعد القذافي الديناميكيات المتفاعلة والمستقبل السياسي، العدد (395) ،(بيروت : المستقبل العربي، 2012) ، ص 395.

[3] عزو محمد عبد القادر ، مصدر سبق ذكره، ص 157.

الأساسية والوظائف الحكومية في التدهور في خضم استمرار النزاعات المسلحة بين عدد لا يحصى من المليشيات. وجمعت المفاوضات التي قادتها الأمم المتحدة عام (2015) ممثلين من عدد من الفرقاء لتوقيع الاتفاقية السياسية في الصخيرات ([1]). مجلس النواب المعترف به دولياً ومقره مدينة طبرق والمؤتمر الوطني العام ومقره طرابلس هما من كان جزءاً من المفاوضات. وتبع ذلك على الفور تشكيل مجلس رئاسي بقيادة (فائز السراج)، وتولى المجلس منصبه في طرابلس وبدأ في العمل على تشكيل حكومة وحدة سماها حكومة الوفاق الوطني ([2]).

وفي نهاية عام 2016، بدأت الخلافات حين صوت مجلس النواب بالإجماع لرفض مقترحات قدمها مجلس الرئاسة، لتكون مرحلة أخرى من الصراع السياسي التي أثرت بشكل كبير على الوضع الأمني. غالباً ما يرتبط الخطاب حول فعالية بناء الدولة في الأدبيات العلمية بمقاييس القوة المؤسسية. يمكن تعريف المؤسسات على أنها (قواعد ومعايير رسمية وغير رسمية تنظم العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية). خلال حكم القذافي، كانت الدولة ومؤسساتها السياسية قادرة على إضفاء الطابع الرسمي على القرارات – وهذا غالباً ما يُحال إلى الإشراف على الوظائف الحكومية وكانت القرارات الرئيسة تحت إشراف اللجان ([3]).

وبحسب (فرانسيس فوكوياما) بأن عملية التحول الديمقراطي في غياب جهاز الدولة الحديثة الموجودة من المرجح أن تؤدي الى الزبائنية. وهذا صحيح في حالة ليبيا. ويستمد (فوكوياما) تحليله من أمثلة (الولايات اليونانية والإيطالية)، بحجة أنه كان من الصعب التغلب على الممارسات المحسوبية، بالنظر إلى التواريخ السابقة لهذه الدول. السؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا تمكنت بعض الدول من بناء نفسها على أساس قواعد السلوك المعمول بها التي تربط بين أكثر مكونات المجتمع موثوقية، ودمج الاستقلال القضائي والإداري مع المساءلة الاجتماعية، في حين أن الدول الأخرى لم تفعل ذلك؟ الحجة المركزية لفوكوياما هي أن الطبيعة الزبائنية للدولة تشكل تهديداً لا مفر منه من الاستيلاء على الدولة من قبل الأقرباء والحلفاء – وبالتالي تتسبب في انحدار الدولة عميقاً في دورات الفساد وعدم الفعالية وعدم الاستقرار ([4]) .

---

[1] إبراهيم شرف ، اعادة اعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية ، دراسة تحليلية ، العدد 9 ،(الدوحة : مركز بروكينجز، 2013) ، ص 30.

[2] هيفاء احمد محمد، مصدر سبق ذكره، ص 57.

[3] عبد الخال داحش السمدة، مصدر سبق ذكره، ص 84.

[4] شفيق السامرائي واخرون، مصدر سبق ذكره، ص 55.

يقدم تعليق (فوكوياما) نظرة ثاقبة للتحديات الحالية التي تتكشف في ليبيا. بعد تحولات 2011، على الرغم من الانتخابات التي جرت والعمليات التي بدأت نحو تشكيل البرلمان والحكومة، لم تشهد ليبيا شكلاً رسمياً للدستور. كان الهدف من الفترة الانتقالية في ليبيا أن نرى من خلال الإلغاء التدريجي للقوانين السابقة لصالح إنشاء قوانين جديدة، فضلاً عن سن سياسات تزعم حماية حقوق وحريات المواطنين الليبيين على أمل أن تنتقل البلاد تدريجياً نحو تسليم ناجح للسلطة. ولزيادة تعقيد عملية الانتقال في البلاد بعد 2011، حدد المسلحون أنفسهم كأوصياء لـ"الثورة" ([1]). ومع ذلك، غالباً ما يتم استثمارهم في تأمين المصالح الخاصة أو الدفاع عن الميول الأيديولوجية. في الوقت الحاضر، بقايا مؤسسات الدولة الليبية مركزية للغاية ولا تُدار بشكل كافٍ. هناك غياب للمهارات التقنية، ولا تقوم أي من هذه المؤسسات على ممارسة الحوكمة الرشيدة التي ستتيح الأداء الفعال للإدارة العامة.

أما فيما يتعلق بالمؤسسات الأمنية، وبدلاً من إعادة بناء وتجهيز الجيش والشرطة، فضلت الفصائل السياسية المتنافسة التي وصلت إلى السلطة بعد عام 2011 تمويل تدريب المليشيات وأعطيت المليشيات الشرعية والانتماء الرسمي إلى الحكومات ([2]) .

[1] آمنة محمد علي ، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في ليبيا، مجلة الكوفة، العدد7، (العراق : 2014) ،ص 15.

[2] درهم محسن أحمد الحالمي ، مصدر سبق ذكره، ص 76.

الخاتمة

إيماناً بثورة السابع عشر من شباط 2011م ، التي قادها الشعب الليبي في شتى ربوع بلاده، ووفاءً لأرواح شهداء هذه الثورة المباركة، الذين ضحوا بحياتهم من أجل الحُرية، والعيش بكرامة على أرض الوطن، واستعادة كافة الحُقوق التي سلبها القذافي ونظامه المنهار. المنظرين السياسيين/ الشخصيات السياسية الإشارة إلى تاريخ البلاد واستناداً إلى شرعية هذه الثورة، واستجابة لرغبة الشعب الليبي وتطلعاته إلى تحقيق الديمقراطية وإرساء مبادئ التعددية السياسية ودولة المؤسسات، وتطلعاً إلى مُجتمع ينعم بالاستقرار والطمأنينة والعدالة، وينهض بالعِلم والثقافة، ويحقق الرفاهية والرعاية الصحية، ويعمل على تنشئة الأجيال الصاعدة على الروح الإسلامية وحُب الخير والوطن. الإشارة الى العلوم وانطلاقاً نحو مُجتمع المواطنة والعدالة والمُساواة والازدهار والتقدم والرخاء، الذي لا مكان فيه للظلم والاستبداد والطغيان والاستغلال وحُكم الفرد، وإلى أن يتم التصديق على الدستور الدائم في استفتاء شعبي عام، فقد رأى المجلس الوطني المؤقت أن يُصدر هذا الإعلان الدستوري، ليكون أساساً للحُكم في المرحلة الانتقالية.

ويستمر العمل بجميع الأحكام المُقررة في التشريعات القائمة، فيما لا يتعارض مع أحكام هذا الإعلان إلى أن يصدر ما يُعدلها أو يُلغيها. وكل إشارة في هذه التشريعات إلى ما سُمّي بـ(المؤتمرات الشعبية) أو (مؤتمر الشعب العام) تعدُّ إشارة إلى المجلس الوطني الانتقالي المؤقت أو المؤتمر الوطني العام، وكل إشارة إلى ما سُمّي بـ(اللجنة الشعبية العامة) أو (اللجان الشعبية) تعتبر إشارة إلى المكتب التنفيذي أو أعضاء المكتب التنفيذي أو الحكومة أو أعضاء الحكومة كل في حدود اختصاصه، وكل إشارة إلى (الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى) تعتبر إشارة إلى (ليبيا).

Conclusion:

In belief in the revolution of February 17, 2011, which was led by the Libyan people throughout their country, and in loyalty to the souls of the martyrs of this blessed revolution, who sacrificed their lives for freedom, to live in dignity on the homeland, and to restore all the rights that Gaddafi and his collapsed regime took away. Political theorists/political figures referring to the history of the country and based on the legitimacy of this revolution, and in response to the desire and aspirations of the Libyan people to achieve democracy and establish the principles of political pluralism and the state of institutions, and aspiring to a society that enjoys stability, tranquility and justice, that promotes science and culture, achieves well-being and health care, and works to raise Generations rising to the Islamic spirit and love of goodness and homeland. Referring to science and moving towards a society of citizenship, justice, equality, prosperity, progress and prosperity, in which there is no place for injustice, tyranny, tyranny, exploitation and individual rule, and until the permanent constitution is ratified in a general popular referendum, the Interim National Council decided to issue this constitutional declaration, to be a basis for governance. In the transitional phase.

All provisions stipulated in existing legislation will continue to apply, as long as they do not conflict with the provisions of this announcement, until something amending or repealing them is issued. Every reference in these legislations to what was called (the People's Congresses) or (the General People's Congress) is considered a reference to the Interim National Transitional Council or the General National Congress, and every reference to what was called the (General People's Committee) or (the People's Committees) is considered a reference to The Executive Office, members of the Executive Office, the government, or members of the government, each within the limits of its jurisdiction, and every reference to (the Great Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya) is considered a reference to (Libya).

قائمة المصادر:

اولاً–الكتب العربية والمترجمة

1. احمد محمد، هيفاء. مشروع الاتحاد الافريقي، اوراق افريقية، تشرين الأول2001، ص61.
2. أحميدة، علي عبد اللطيف . الاصوات المهمشة: الخضوع والعصيان في ليبيا اثناء الاستعمار وبعده، (بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية،2009).
3. بن بتقة، نور الهدى. المعطى القبلي بين الدور الايجابي والسلبي في بناء الدولة الليبية ما بعد سقوط نظام القذافي، مجلة دراسات حول الجزائر والعالم ، المجلد (2)، العدد(7)،(الجزائر: 2017) .
4. البير ، مصطفى عمر . الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا، المهمة الصعبة، (بيروت : منتدى المعارف ،2013).
5. الجرسي ، خالد عبد الرحمن . العصبية القبلية من منظور اسلامي، ملحق فتاوى تيار العلماء واللجنة الدائمة للإفتاء،(السعودية : 2005).
6. الحالمي، درهم محسن أحمد ، دور المعارضة اليمنية في الاستقرار السياسي 2003م – 2008م : أحزاب اللقاء المشترك، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، معهد بيت الحكمة ، الأردن، 2009.
7. حجازي ، عبد اللطيف . الشبكات والتفاعلات القبلية في ليبيا، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاشتراكية، العدد (38) ، (القاهرة : 2017).
8. الحسني ، عبد الله احمد صالح . التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في اليمن (1990 – 2003م)، رسالة ماجستير (غير منشورة) في العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، القاهرة ، 2006.
9. رسلان ، هاني. الحدود الجنوبية للوطن العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 112، (القاهرة : 1993).
10. السامرائي ، شفيق واخرون، فصول في تاريخ العدوان الامريكي – الصهيوني على الامة العربية،(بغداد : دار الشؤون العامة ، 1990)، ط1 .
11. السمدة ، عبد الخال داحش ، التعددية الحزبية و تأثيرها على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية للفترة (1990م – 2004م)، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2004.
12. شرف ، إبراهيم، اعادة اعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية ، دراسة تحليلية ، العدد 9 ،(الدوحة : مركز بروكينجز، 2013) .
13. شريدة ، نعام جمعة. التطورات السياسية في ليبيا بعد ثورة الفاتح من أيلول 1969، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2003.
14. الصوافي ، يوسف محمد. ليبيا بعد القذافي الديناميكيات المتفاعلة والمستقبل السياسي، العدد (395) ،(بيروت : المستقبل العربي، 2012).

15. عبد القادر ، عزو محمد . مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدولة، منتديات ليبيا، (ليبيا : ايلول 2009).

16. عبد الله خلف الله ، عبد الغني . مستقبل افريقيا السياسي، (القاهرة : مؤسسة المطبوعات الحديثة للطباعة والنشر ، 1961)، ط 2.

17. علي ، آمنة محمد . التحول الديمقراطي وبناء الدولة في ليبيا، مجلة الكوفة، العدد7، (العراق : 2014) .

18. القرآن الكريم، سورة الاعراف، الآية (24).

19. قسم التوثيق والمعلومات، موجز يوميات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (39)، (بيروت: اب 2011).

20. محمد، دعاء محمود. تحديات عملية التحول الديمغرافي في بعض دول الشمال الافريقي، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2018).

21. وناس ، المنصف. الشخصية الليبية، ثالوث الغنيمة والقبلية والغلة ،(تونس: الدار المتوسط للنشر ، 2014) .

The References:

1.Abdel Qader، Ezzo Muhammad، September 2009، The Concept of Political Instability in the State، Libya Forums.

2.Ahmeida، Ali Abdel Latif، 2009، Marginalized Voices: Submission and Disobedience in Libya During and After Colonialism، Center for Arab Unity Studies، Beirut.

3.Al-Bir، Mustafa Omar، 2013، Modernity and Democratic Transition in Libya، The Difficult Task، Knowledge Forum، Beirut.

4.Al-Halmi، Dirham Mohsen Ahmed، 2009، The role of the Yemeni opposition in political stability 2003 AD - 2008 AD، Joint Meeting Parties، unpublished master's thesis، House of Wisdom Institute.

5.Al-Hassani، Abdullah Ahmed Saleh، 2006، Democratic Transition and Political Stability in Yemen (1990 - 2003 AD)، Master's Thesis (unpublished) in Political Science، Institute for Arab Research and Studies، Egypt، Cairo.

6.Ali، Amna Muhammad، 2014، Democratic transformation and state building in Libya، Iraq، Kufa Magazine، Issue 7.

7.Al-Jarsi، Khaled Abdel-Rahman، 2005، Tribal fanaticism from an Islamic perspective، supplement to the fatwas of the Scholars Movement and the Permanent Committee for Fatwa، Saudi Arabia.

8.Al-Samarrai، Shafiq and others، 1990، Chapters in the History of the American-Zionist Aggression against the Arab Nation، Public Affairs House، Baghdad، 1st edition.

9.Al-Samda، Abdel-Khal Dahesh، 2004، party pluralism and its impact on political stability in the Republic of Yemen for the period (1990 AD - 2004 AD).

10. Al-Sawafi، Youssef Muhammad، 2012، Libya after Gaddafi، Interactive Dynamics and the Political Future، Beirut، Al-Mustaqbal Al-Arabi، No. 395.

11. Bin Tabbaa، Nour Al-Huda، (w.D)، The tribal factor between the positive and negative role in building the Libyan state after the fall of the Gaddafi regime، University of Algiers.

12. Hegazy، Abdel Latif، 2017، Tribal Networks and Interactions in Libya، Al-Ahram Center for Political and Socialist Studies، No. 38.
13. Khalaf Allah، Abdul Ghani Abdullah، 1961، Africa's Political Future، Cairo، Modern Publications Institution for Printing and Publishing، 2nd edition.
14. Mohamed، Doaa Mahmoud، 2018، Challenges of the demographic transition process in some North African countries، Cairo، Arab Knowledge Bureau.
15. Muhammad، Haifa Ahmed، 2001، The African Union Project، African Papers، October.
16. Raslan، Hani، 1993، The Southern Borders of the Arab World، International Politics Magazine، Cairo، No. 112.
17. Sharaf، Ibrahim، 2013، Reconstructing Libya، achieving stability through national reconciliation: An analytical study issued by the Brookings Center، Doha، Issue 9.
18. Sharida، Naam Jumaa، 2003، Political developments in Libya after the Al-Fateh Revolution of September 1969، unpublished master's thesis، College of Political Science، University of Baghdad.
19. Summary of the Arab Unity Diaries، prepared by the Documentation and Information Department، Arab Future، Issue (39)، August 2011.
20. The Holy Qur'an، Surah Al-A'raf، verse.(24)
21. Wanas، Al-Moncef، 2014، The Libyan Personality، The Trinity of Spoils، Tribalism، and Yields، Mediterranean Publishing House، Tunisia.
22. Tawfeeq, Saif Nussrat. "The New Actors of the International System in the 21st-Century." *Tikrit Journal For Political Science* 3.11 (2017).
23. El Abidine, Nasser Zane, and Shahad Salem Fazaa. "The Problem of Power Transfer in Egypt during the Rule of Muhammad Morsi (2012-2013)." Tikrit Journal for Political Science 4.30 (2022).